(بسم الله الرحمن الرحيم)

الموضوع : تأثير إتفاقيات منظمة التجارة العالمية WTO

على قطاع البنوك وحركة الأموال

تم إنشاء هذه المنظمة فى آخر الدورات الثمانية لتطوير عمل وآداء إتفاقية الجات (مفاوضات أورجواى ١٩٨٦ - ١٩٩٣) وهى منظمة ذات شخصية قانونية مستقلة تلعب الدور الأساسى فى النظام التجارى العالمى وهى تمثل الضلع الثالث للنظام الإقتصادى الدولى بجانب كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وقد كان من أهم نتائج دورة أورجواى تضمين الخدمات بوجه عام والخدمات المالية بوجه خاص .

أولاً : مفهوم التجارة الدولية فى الخدمات المالية :

يمكن تعريف التجارة الدولية فى الخدمات المالية على النحو التالى :-

أ - تقديم الخدمات المالية بواسطة مؤسسة فى دولة ما الى مستهلك للخدمة فى دولة أخرى ، أى تقديم الخدمات المالية عبر الحدود وهذا الشكل يعد أقرب نسبياً لمفهوم التجارة الواضح .

ب - تقديم الخدمات المالية عبر إنشاء شركات تابعة أو فروع أو وكالات بواسطة المؤسسات المالية المقيمة فى دولة أخرى بخلاف الدول المضيفة ، ويرتبط هذا الشكل من التجارة بالإستثمار بوجه عام .

ثانياً : أهم الأسباب التى ساهمت فى تزايد التجارة الدولية فى الخدمات :

١- تزامن عملية إزالة القيود وإعادة تنظيم الأسواق المالية على المستوى المحلى مع عملية التحرير على المستوى الدولى ، بالإضافة الى التحرير التدريجى للرقابة على تحركات رأس المال والصرف الأجنبى ، وماترتب عليه من زيادة صلاحيات المؤسسات المالية فى تنفيذ مدى واسع من الأنشطة .

٢- الإتجاه نحو تعدد جنسيات الأنشطة ، وتعدد جنسيات مؤسسات الوساطة المالية .

٣- الحاجة الى تمويل الإختلالات الكبيرة في المدفوعات العالمية .

٤- المستحدثات المالية وتزايد عملية التسنيد للأدوات المالية كمحصلة لتقلبات أسعار الصرف والفائدة .

٥- التقدم السريع في وسائل الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي سمحت بسرعة إنتقال أسعار الاصول المالية عبر الأسواق والدول .

ثالثاً: الآثار المتوقعة لتحرير التجارة في الخدمات المالية :

أ - الآثار الإيجابية :

تشير الدراسات التي قام بها عدد من خبراء منظمة التجارة العالمية الى أن الإنعكاسات الإيجابية لهذه الإتفاقية يمكن أن تتمثل فيما يلي :-

- المنافسة في تقديم أفضل الخدمات المالية على مستوى العالم ، وما يستتبع ذلك من رفع كفاءة آداء القطاعات المتخصصة في تلك المجالات ، وخفض تكاليف الخدمة وتحسين نوعيتها.
- إختيار الوسائل الأفضل لإدارة المخاطر وإمتصاص الأزمات المالية على مستوى العالم .
- تنويع وتطوير الأدوات المصرفية ، وتطوير أنظمة العمل في مجال الخدمات المالية .
- حث الحكومات على إتباع سياسات سليمة لإدارة الإقتصاد الكلي على مستوى دولهم ، وإنتهاج سياسات إئتمانية جديدة بما يتمشى مع التطورات الحديثة ، وتعديل أنظمة القطاعات المالية، وتطوير دور الأجهزة الرقابية .

ب - الآثار السلبية :

- صعوبة مجابهة التكتلات المالية العالمية ، فقد حدثت خلال الأعوام القليلة الماضية فى الأسواق الدولية العديد من عمليات التكتل المالية والإندماج والإحتواء ، مع ظهور وحدات مصرفية ومالية عملاقة .
- إمكانية التأثير السلبى على السياسات النقدية المحلية ، فدخول فروع المصارف الأجنبية أو شركاتها التابعة لها وعملها فى محيط متحرر من القيود المالية على إختلاف أنواعها ومنفتح على الخارج الى أقصى الحدود ، قد يكون له أثر سلبى على السياسات النقدية والإئتمانية التى تنتهجها السلطات النقدية المحلية .

- يمكن أن تركز فروع البنوك الأجنبية على الأنشطة السريعة والتجارية الإستهلاكية وعدم توجهها الى الإستثمارات فى الأنشطة الإنتاجية وأن يكون دورها فى توفير فرص عمل جديدة محدود للغاية إذا إعتمدت على العمالة الأجنبية بصفة أساسية .
- يمكن لفروع البنوك الأجنبية أن تستفيد من فروق أسعار الفائدة بين الدول فى تجميع المدخرات والحصول على موارد بسعر فائدة منخفض لتوظيفها بعائد أعلى فى الدولة الأم .

رابعاً: القواعد العامة والإلتزامات المحددة لإتفاقية تحرير الخدمات المالية :

تتضمن إتفاقية التجارة فى الخدمات - بما فيها الخدمات المالية - نوعين من الإلتزامات على الدول الأعضاء :

النوع الأول : ويتمثل فى الإلتزامات العامة وتتضمن :

١- معاملة الدولة الأولى بالرعاية (حيث تلتزم الدول الأعضاء بمنح كافة الدول الأعضاء فى المنظمة نفس المعاملة التى تمنحها لأى عضو بموجب إتفاقية ثنائية أو ترتيبات مشتركة ، على أن يستثنى من ذلك المعاملة الممنوحة فى إطار إتفاقيات التكامل الإقليمى)

٢- الشفافية (حيث يلتزم كل عضو بنشر المعلومات والبيانات والإجراءات القانونية والإتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة ، على أن يستثنى من ذلك المعلومات السرية التى ترى الدولة أنها قد تؤدى الى الأضرار بمصالحها).

٣- زيادة مشاركة البلدان النامية (حيث يتم الأخذ فى الإعتبار المصالح الوطنية للدول النامية ومراعاة ظروفها الإقتصادية مع منحها مرونة فى تطبيق بعض أحكام هذه الإتفاقية) .

٤- التكامل الإقتصادى وإتفاقيات تكامل أسواق العمل (حيث لا تمنع الإتفاقية أيـــا من أعضائها أن تكون أو تصبح أطرافاً لتحرير تجارة الخدمات ، كما لا تحول الإتفاقية دون دخول أعضائها فى إتفاق لإنشاء تكامل تام لأسواق العمل) .

<u>النوع الثانى :</u> ويتمثل فى الإلتزامات المحددة وتتضمن :

١- النفاذ الى الأسواق (حيث تلتزم الأطراف بالسماح لموردى الخدمات الأخرى بدخول أسواقهـــا من قبل الأطراف الأخرى بالشروط التى تم الإتفاق عليها والموضحة فى جدول الإلتزامات الخاصة بكل دولة) .

٢- المعاملة الوطنيـة (حيث يلتزم كل عضو بمنـح رعاية لا تقـل عن المعاملـة التى يوفرهـا للخدمـات من رعايـاه وذلك فى القطاعـات المدرجـة فى جدول إلتزاماته) .

٣- الإلتزامات الإضافيـة (للأعضاء أن نتفاوض على إلتزامات بصدد الإجراءات المتصلة بالخدمات وغير الخاضعة للإدراج فى جداول التنازلات بما فيها تلك المتصلة بالمؤهلات والمقاييس والترخيص) .

ومما ساهم فى زيادة حدة هذه المنافسة السماح من قبل البنك المركزى المصرى بتحرير تعريفة الخدمات المصرفية وعدم وضع حدود دنيا لها ، مما يستتبع بدوره أهمية تحسين المنتج وتطويره بصفة مستمرة مع جلب وتطويع المنتجات التى تتناسب وطبيعة السوق المصرية مع تغطية الاستفادة القصوى من ثورة التكنولوجيا والمعلومات الهائلة التى تدور فى العالم الان.

واذا كان الجهاز المصرفى المصرى قد عمل منذ منتصف السبعينات حتى الان على تطوير أدائه الخدمى والرقى بمستواه مواكباً بذلك متطلبات مراحل التقدم الاقتصادى المختلفة التى مرت بها مصر ، فان التوقيع على اتفاقية تحرير الخدمات المالية وبدء سريان فعاليتها قد القى بعبء أكبر على البنوك المصرية حيث ستواجه منافسة شديدة من جانب بنوك عالمية ذات ثقل دولى تملك الخبرة والتكنولوجيه المتقدمة اللازمة لمتطلبات هذه المنافسة.

ولاشك أن استخدام أسعار تنافسية للخدمات المصرفية مع الحفاظ على مستويات عالية للربحية تستلزم قدرة عالية على تحديد التسعير المناسب لكل خدمة وفقاً لتكلفة الموارد المالية والبشرية والأعباء الإدارية المختلفة من ناحية، والعمل على خفض تلك التكلفة من ناحية أخرى ' فى ظل مناخ تسوده اعتبارات الكفاءة والربحية ، لاسيما مع التطورات المرتقبة من حدوث عمليات خصخصة لقطاع المال بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة ، ولعل التوجه نحو الاندماج يشكل أحد السبل الهامة لتعزيز القدرة على تقديم الخدمات بصورة أفضل وتكلفة أقل.

أهم التوصيات :

١. أهمية مواكبة مصرفنا لكافة المستحدثات المصرفية العالمية وجلب كل ماهو جديد منها خاصة فى مجال تطوير الخدمات الشخصية للعملاء بما يدعم من مكانة مصرفنا الرائدة ويزيد من قدرته التنافسية فى الصناعة المصرفية محليا واقليميا وعالمياً.

٢. دراسة وتقييم وضع مصرفنا (فى مجال تعريفة الخدمات المصرفية المقدمة) مقارنة بالبنوك الأخرى العاملة فى السوق المحلى سواء خلال الفترة الحالية أو المستقبلية وذلك من خلال مسح كامل للسوق المصرفى تغطى كافة الخدمات القائمة والمتوقع دخولها الى السوق المصرى.

٣. أهمية مخاطبة البنوك - من خلال اتحاد بنوك مصر وبالتعاون مع البنك المركزى - لوضع ميثاق شرف بين هذه البنوك ، بحيث لاتؤثر المنافسة الضارة غير العادلة بالسلب على وضع السوق ككل وبحيث يتم تسعير الخدمة المصرفية استناداً على الميزة التنافسية.

٤. أهمية بناء وتوفير الكوادر المناسبة والمدربة (داخلياً وخارجياً) بحيث تستطيع مواكبة وتفهم متطلبات الخدمات المستحدثة والمتطورة.

٥. التوسع فى برنامج التجزئة المصرفية وتنمية العمليات غير التقليدية والتى تساهم بدورها فى ارتفاع ربحية البنك وتدعم من تواجده وتزايد حصته فى الأسواق.

٦. توظيف التوجيهات الحالية نحو الخصخصة والاندماج فى القطاع المصرفى المصرى فى تعزيز القدرة على رفع الأداء وزيادة كفاءة الخدمات المقدمة.

٧. توسيع انتشار مصرفنا فى الأسواق المالية الكبرى والصاعدة بما يساهم فى جذب مزيد من الأموال والاستثمارات الاجنبية التى تدعم من قدرة وأداء مصرفنا من جهة ، وتزيد من فرص الاحتكاك الايجابى بمستحدثات العمل المصرفى من جهة أخرى.

خامساً: موقف مصر فى مفاوضات تحرير تجارة الخدمات :-

أهم الخطوات التى اتخذتها مصر لتحرير القطاع المصرفى منذ مطلع التسعينات:

- تحرير أسعار الفائدة والصرف.
- إصدار أذون الخزانـــــــة.
- إلزام البنوك المسجلة لدى البنك المركزى بالوصول الى معيار كفاءة رأس المال طبقاً لمقررات لجنة بازل.
- إعادة تنقية محافظ القروض لديها وإصدار أسس تصنيف الديون ، والمحافظة على التوازن بين الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية.
- رفع حصة الشريك الأجنبى من رؤوس أموال البنوك التجارية المشتركة لأكثر من ٤٩٪ (مع تعديل السماح بملكيـــة أجنبية للبنوك بنسبة ١٠٠٪ مع اشتراط موافقة البنك المركزى المصرى على الملكية التى تزيد عن ١٠٪ دون تمييز وذلك فى ديسمبر١٩٩٧).
- السماح لفروع البنوك الأجنبية فى مصر بممارسة نفس أنشطة البنوك المشتركة.
- وضع المعايير الأساسية لحاجة السوق فيما يتعلق بفتح بنوك جديدة.

سادساً : التحرير المالى وتسعير الخدمات المصرفية:

لاشك أن التطورات سالفة الذكر قد ساهمت وانعكست بصورة مباشرة فى تهيئة بيئة أكثر تنافسية حال القيام بتقديم الأنواع المختلفة من الخدمات المصرفية والمالية فى السوق المصرية ، بحيث أصبح جودة تقديم المنتج ومستوى الأداء وسرعته بجانب السعر التنافسى هو الفيصل الأساسى فى مدى إقبال العملاء على تلقى هذه لخدمات .

وداد حسين مصباح
نائب مدير عام بالفرع الرئيسى
والمشرف على اعتمادات التصديروالاستيراد